المجلد الثامن والعشرون للعام ٢٠٢٤م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

معاييرُ التّفكيرِ القَضائيّ
في نَقْدِ القُضَاةِ للشِّعْرِ والشُّعَراءِ- دِراسَةٌ تَحليليَّة

Standards of Judicial Thinking
in Judges' criticism of poetry and Poets -An analytical Study

بقلم الأستاذ الدكتور

سليمان علي محمد عبد الحق

أستاذ النقد الأدبي والبلاغة بقسم اللغة العربية وآدابها.
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الجامعة القاسمية.
الإمارات العربية المتحدة- الشارقة

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الأول من إصدار يونيه ٢٠٢٤م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٤/٦٩٤٠م

معاييرُ التّفكيرِ القَضائيّ في نَقْدِ القُضَاةِ للشِّعْرِ والشّعَراءِ- دِراسةٌ تَحليليَّة

سليمان علي محمد عبد الحق.

قسم اللغة العربية وآدابها. كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الجامعة القاسمية. الإمارات العربية المتحدة-الشارقة.

البريد الإلكتروني : sabdelhaq@alqasimia.ac.ae

الملخص

يركّز موضوع هذا البحث على دراسة معايير التفكير القضائي في نقد القضاة للشّعر والشعراء؛ وذلك من خلال دراسة منهجهم في تحليل الشّعر ونقده.

وتتمثل أهمية البحث في طرافة موضوعه؛ حيث يحاول الكشف عن أبرز معايير التفكير القضائي عند النقاد القضاة والأصوليين في نقدهم النصوص الشعريّة.

وتستعين هذه الدراسة من أجل الوصول إلى النتائج المرجوّة بالمنهج الوصفي التحليلي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، منها:

أن توافر معايير التفكير القضائي لدى النّاقد يسهم في إضفاء العلميّة على الحُكْم النقدي، والتّخلُّص من الأحكام الذاتية أو الانطباعيّة.

ومن أبرز تلك المعايير: العدل، والدِّقّة، وإثبات الأدلّة والحُجج، والموضوعيّة، والتسليم بالنتائج القطعيّة، وقياس الأشباه على النّظائر، والموازنة بين المحاسن والمساوئ، ومراعاة القواعد والأصول اللغوية الثّابتة وعدم مخالفة الإجماع.

الكلمات المفتاحية: معايير التفكير القضائي، النقّاد القضاة، الآمدي، القاضي الجرجاني، القاضي عبد الجبّار، عبد القاهر الجرجاني.

Standards of Judicial Thinking in Judges' criticism of poetry and Poets -An analytical Study

Soliman Abdelhaq.
Department of Arabic Language. Faculty of Arts and Humanities. Al-Qasimia University, UAE, Sharjah
Email: sabdelhaq@alqasimia.ac.ae

Abstract

The subject of this research focuses on studying the standards of judicial thinking in judges' criticism of poetry and poets. This is done by studying their approach to analyzing and criticizing poetry.

The importance of the research lies in the novelty of its topic. It attempts to reveal the most prominent standards of judicial thinking among judicial critics and fundamentalists in their criticism of poetic texts.

In order to reach the desired results, this study uses the descriptive and analytical method.

This study concluded a number of results, including:

The availability of standards of judicial thinking among the critic contributes to adding scientificity to critical judgment and getting rid of subjective judgments.

Or impressionism.

The most prominent of these standards are: justice, accuracy, proof of evidence and arguments, objectivity, acceptance of definitive results, measuring similarities against counterparts, balancing advantages and disadvantages, observing established linguistic rules and principles, and not violating consensus.

Keywords: standards of judicial thinking, judicial critics, Al-Amdi, Judge Al-Jurjani, Judge Abdul-Jabbar, Abdul-Qahir Al-Jurjani

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة:

تقوم إشكالية هذا البحث على دراسة معايير التفكير القضائي في نقد القضاة للشّعر والشعراء؛ وذلك من خلال دراسة منهجهم النّقدي في تحليل الشّعر ونقده من أجل إصدار الحكم النّقْدي العادل الذي يستند إلى حيثيات موضوعيّة وفنّيّة.

وتتمثل أهداف البحث في طرافة موضوعه؛ حيث يحاول الكشف عن أبرز معايير التفكير القضائي عند القضاة والأصوليين الذين تناول النّصوص الشعريّة بالتحليل والنّقد، مثل: العدل، والتّواضع، ومواعاة القواعد والأصول اللُّغوية، وعرض آراء الخصوم عن طريق الحجاج النظري، وقياس الأشباه والنّظائر، والموازنة بين محاسن شعر الشاعر ومساوئه، وتحرِّي الدِّقّة واليقين قبل الحكم على شعر الشاعر بالجودة أو الرداءة.

وتتمثل الفرضية الرئيسة للبحث في التساؤل الآتي:

هل استطاع هؤلاء القضاة أن يحافظوا على الموضوعية التّامّة أو الحيدة المطلقة في نقدهم، أم أنَّ الذَّاتية قد غلبت على بعض أحكامهم النّقديّة؟

ويقوم هذا البحث على ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول منها معايير النّقد العربي، وأهمّ شروط النّاقد. وفصَّل المبحث الثاني القول عن معايير التفكير القضائي في نماذجَ مِنْ نقد القضاة للشعر والشعراء، مثل: أبي القاسم الآمدي، والقاضي الجرجاني، والقاضي عبد الجبّار الأسد آبادي، وعبد القاهر الجرجاني. ثم جاء المبحث الثالث ليعقِّب على معايير التفكير القضائي في نقد الشّعر والشعراء، ويجيب عن الفرضية الرئيسة للبحث.

وتستعين هذه الدراسة من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة بالمنهج الوصفي التحليلي الذي يصف معايير التفكير القضائي في نقد القضاة للشعر والشعراء، وتحليل ذلك في مؤلفاتهم النقدية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، منها:

أن معايير التفكير القضائي سماتٌ أساسية يجب أن تتوافر لدى نقّاد الشعر بعامة، والقضاة منهم بخاصّة.

ومنها كذلك: أن حضور معايير التفكير القضائي لدى النّاقد يسهم في إضفاء العلميّة على الحُكْم النقدي، والتّخلُّص من الأحكام الذاتية أو الانطباعيّة.

ومنها أيضًا: أن أبرز معايير التفكير القضائي التي تجلّت في مناهج نقد القضاة للشعر العربي هي: العدل، والدِّقّة، وإثبات الأدلّة والحُجج، والموضوعيّة، والتسليم بالنتائج القطعيّة، وقياس الأشباه على النّظائر، والموازنة بين المحاسن والمساوئ، ومراعاة القواعد والأصول اللغوية الثّابتة وعدم مخالفة الإجماع.

كما خلصت الدراسة إلى إثبات أنَّ معايير التفكير القضائي قد تجلّت بوضوح في نقد أسلافنا من النّقّاد العرب منذ مطلع القرن الثاني الهجري، ووصلت إلى أوْجها في القرنين الرابع والخامس الهجريين.

المبحثُ الأوّلُ

معاييرُ النّقدِ العربيِّ، وأهمُّ شُروطِ النّاقدِ

مما لا شكّ فيه أنَّ النقد الأدبي أحد علوم العربية التي تُعنى بتحليل الإبداع الأدبي شعرًا ونثرًا وتقييمه والحكم عليه من حيث الجودة والرداءة في ضوء مجموعة من القواعد اللغوية الثابتة نسبيًا والمتعلّقة بمعايير بناء العمل الفنيّ شكلًا ومضمونًا، ثم تعليل أو تفسير أسباب الحُكم.

وليس هذا فحسب؛ أعني أنَّ الناقد الأدبي لا ينفرد بتحليل الأعمال الإبداعية وتقييمها فقط، بل يتجاوز عمله إلى تقييم المبدع نفسه فنيًّا والحكم عليه بالفحولة الشّعرية أو الضّعف، وكذا من مهمّات الناقد الموازنة بين المبدعين، وتفضيل أحدهم على الآخر، وأيضًا إنصاف بعض المبدعين أو الشعراء الذي وقع عليهم ظُلمٌ من أحد النّقاد أو اللغويين المتعصّبين.

ومن هذا المنطلق، فإنَّ وظيفة النّاقد الأدبي تفرض عليه الإحاطة بثقافة موسوعية بفنون العربيّة وضروبها وطرائق العرب في التعبير والبيان، وكذلك معرفة أسباب الجمال الأدبي ودواعيه، والوقوف على القواعد الفنيّة التي تقنِّن العمل الأدبي الذي يتناوله بالتحليل أو النقد، ثم الخبرة بأساليب الموازنة بين الأقران والفصل بين الخصوم، وإنصاف المظلومين.

وبالتّالي فإنَّ عمل الناقد الأدبي لا يقلّ أهمية عن عمل القاضي الذي يفصل بين الخصوم في المنازعات، ويصدر الأحكام على المخالفين والجانحين، وهذا يتطلَّب أن يتحلّى كلاهما-أعني النّاقد والقاضي-بمعايير التفكير القضائي التي تقوم على صفات عديدة، سنعرضها في المبحث الثاني، ومن أهم تلك الصفات: العدل، وتحرِّي الدِّقّة واليقين قبل إصدار الأحكام،

وتطبيق القواعد والأصول المرعية في كلّ مسألة، والاستماع آراء الخصوم وحُججهم بأناة ورويّة، وقياس الأشباه والنظائر، وعدم مخالفة الإجماع، وإثبات الأدلّة التي تؤيد الأحكام أو تنفيها، وغيرها.

وقبل أن نشرع بالحديث عن أبرز معايير النقد العربي التي تعين النّاقد على تقييم العمل الأدبي بموضوعيّة ودقّة، نبدأ بذكر مجموعة من الشروط التي نصّ عليها أغلب نقّادنا القُدامى، وذهبوا إلى أنّها من دواعي نجاح مهمّة الناقد الأدبي، ومنها:

أولًا- الموهبة:

لا يقوم أيّ فنٍّ من الفنون على المعرفة وحدها، بل يحتاج إلى موهبة نوعية تكون بمثابة الشّرارة التي توّلد لدى الفنّان طاقات لامحدودة نحو الإجادة والإبداع في هذا الفن أو ذاك، فإذا كان الفن الأدبي ينطلق من تلك الموهبة أو المَلَكة الفطريّة التي تحرّك قريحة الشاعر أو الأديب نحو الإحساس بالجمال أو التعبير عن الذات أو تأمّل الوجود، فكذلك يحتاج النّاقد الأدبي إلى ملكة فطريّة تمكّنه من الانتخاب بين الغثّ والسمين، والتمييز بين الجيّد والرديء، والموازنة بين الأصيل والزّائف من الأعمال الأدبية.

ومن شأن تلك الموهبة الأدبية أن تساعد النّاقد البصير على إدراك خفايا المعاني، والبصر بأعماق الدلالات، والإحاطة بمعطيات السياق، والتّعرُّف على أسباب الجودة والرداءة، فيتولّد عنها ما يسمّى بالذَوْق الأدبي الذي يوقفه على جماليات الكلام: صوتيًا، وصرفيًا، ونحويًا، ودلاليًا، وبيان ظلال الألفاظ والتراكيب والصور والإيقاع.

ومن فوائد الموهبة أيضًا مساعدة النّاقد في معرفة بواعث التّجربة الإبداعية لدى الشّاعر، وتأويل العمل الفنيّ في ضوئها بما ينعت الشاعر بالصدق أو الكذب، وبما يحكم على عاطفته بالخيال أو التّوهُّم.

ثانيًا- الثّقافة الموسوعيّة أو الدُّرْبَة:

إذا كانت الموهبة أو الملَكَة الفطرية هي نقطة انطلاق الناقد الأدبي نحو تذوُّق العمل الفنّي تحليليه وتقييمه، فإنَّ لا بدّ أنْ تُصقَل بحِنكة وتمرُّسٍ ومرانٍ ميدانيّ ينتج عن كثرة معايشة الأعمال الأدبية ومطالعتها، والتّعرُّف على بنائها الفنّي شكلًا ومضمونًا. فالموهبة وحدها لا يمكن أن تفرز دراسة نقديّة مُحْكَمة؛ إذ إنَّها قد تنأى بالنّاقد عن الحيدة وتصرفه عن الموضوعيّة والحكم السليم النّابع من التّجرُّد من نوازع الهوى وطوابع الذَاتية أو الانطباعية التي لا تستند إلى منهج علميّ قويم.

ولأهمية ثقافة النّاقد، قال محمد بن سلّام الجمحي (ت٢٣١ه): " وللشعر صناعَة وثقافة يعرفهَا أهل الْعلم كسَائر أَصْنَاف الْعلم والصناعات مِنْهَا مَا تثقفه الْعين وَمِنْهَا مَا تثقفه الْأُذن وَمِنْهَا مَا تثقفه الْيَد وَمِنْهَا مَا يثقفه اللِّسَان. من ذَلك اللُّؤْلُؤ والياقوت لَا تعرفه بِصفة وَلَا وزن دون المعاينة مِمَّن يبصره. وَمن ذَلك الجهبذة بالدينار وَالدِّرْهَم لَا تعرف جودتهما بلون وَلَا مس وَلَا طراز وَلَا وسم وَلَا صفة، ويعرفها النّاقِد عِنْد المعاينة فَيعرف بهرجها وزائفها وستوقها ومفرغها، وَمِنْه الْبَصَر بغريب النّخل وَالْبَصَر بأنواع الْمَتَاع وضروبه وَاخْتِلَاف بِلَاده مَعَ تشابه لَونه ومسه وذرعه حَتَّى يُضَاف كل صنف إِلَى بَلَده الَّذِي خرج مِنْهُ... وإنَّ كَثْرَةَ المُدارَسةِ تُعين عَلَى الْعلم"(١).

(١) الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر، ط١: دار المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص٦،٧. ويُراجع أيضًا: عتيق، عبد العزيز: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ط٢: دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ/١٩٧٢م.

ولا تقتصر ثقافة الناقد الأدبي على البصر بأساليب العربيـــة، وفنـــون الأدب، وعلوم اللغة كالنحو والصرف والعروض والبلاغة، وطرائق العـــرب في التعبير والبيان فحسب، بل يجب أن يستعين بثقافة موسوعية تعينه على معرفة مصادر الجمال الأدبي، وأساليب البيان وشروط البلاغة والفصـــاحة، فضلًا عن مذاهب أهل الفلسفة وعلماء الكلام في الحجاج البياني، ووســـائل إنصاف المظلومين، وطرق عرض حُجج الخصوم، وغيرها من فنون طـــرح الأسئلة والفروض وسبل إثبات الأدلّة أو نفيها. كل ذلك من شأنه أن ينعـــت الحُكْمَ النقديّ بالمنهجية والحيدة والدّقّة مما يجعله مقبولًا لدى العامة وكـــذا لدى الخاصة من المبدعين واللغويين والنّقّاد.

ولا يتكوَّن الذّوق الأدبي لدى النّاقد إلّا من طول المران، وكثرة العنـــاء في مطالعة الأدب وفنونه، ودوام المصاحبة للشـــعراء المُفْلَقـــين والأدبـــاء المبرزين؛ وهذا يفسّر لنا أهمية المدارس الأدبية والـــورش التـــي تتناقـــل بواسطتها العارف والخبرات من أجيال إلى أجيال.

ثالثًا- الفِطْنة والذّكاء والحِذْق:

إذا كانت الفِطْنة فطريةَ كالموهبة، فـــإنَّ الـــذكاء والحِـــذْق مكتســـبان بالممارسة وكثرة المعايشة، " فالفِطْنَة هي التَّنبُّه علـــى المعنـــى، وضـــدُّها: الغفلة، ورجل مغفَّلٌ: لا فِطْنَة له. وهي الفِطْنَة والفَطَانَة"(١). أمّا الذّكاء، فهو الكياسة؛ أي " سرعة الحركة في الأمور، والأخذ فيما يعني منها دون مـــا لا يعني، يقال: غلام كَيِّسٌ، إذا كان يُسْرع الأَخْـــذ فيمـــا يـــؤمر بـــه، ويتـــرك الفُضُول"(٢). بينما الحِذْقُ يعنى المهارة المتناهية التي تمكّن النّاقد من التمييز

(١) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، الفروق اللغويّة، تحقيق محمد إبراهيم سليم، ط١، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٩٨٥م، ١:٨٥.

(٢) المرجع نفسه، والصفحة.

بين الشّعر الذي يصدر عن موهبة وعبقريّة متجدِّدة خلّاقة، وبين الشّعر الذي يصدر عن عاطفة مفلسة تقوم على التّوهُّم والتّكلُّف، وبالتّالي فإنَّ " الحِذْق أصله: حِدَّة القَطع، يقال: حَذَقَه، إذا قطعه. وقولهم: حَذَقَ الصَّبيُّ القرآن، معناه: أنَّه بلغ آخره، وقطع تعلُّمه، وتناهى في حفظه. وكلُّ حَاذِق بصناعة، فهو الذي تناهى فيها، وقطع تعلُّمها"(١).

فإذا اجتمعت للنّاقد صفات: الموهبة والثّقافة والفِطْنة والذّكاء والحِذْق، صار ناقدًا نافذًا متذوِّقًا بصيرًا بخفايا الإبداع، وأسرار المفردات والتراكيب، وبواعث الجمال الفنّي.

أما إذا تحدّثنا عن معاييرُ النّقدِ العربيِّ، فيمكن القول إنّه لم تتضح معالمها إلّا في الثلث الأول من القرن الرابع الهجري؛ حيث بدأت تنحو منحًى علميًا منهجيًّا يُعنى بوضع التعريفات، والتصنيفات، والقوالب الفنّيّة البنائية التي تميّز فنون الأدب كلًّا منها على حدة. وقد ظهر هذا بوضوح في كتاب (نقد الشِّعْر) لقدامة بن جعفر (ت٣٣٧ه) الذي يُعَدُّ أولَ من حدّ الشِّعر بأنَّه: " قولٌ موزونٌ مقفًّى يدلُّ على معنًى"(٢)؛ فعناصر الشعر عنده هي: اللفظ، والمعنى، والوزن، والقافية، وما تركّب منها.

كما تأثّر بأرسطو في كتاب (الخطابة) الذي ترجمه إسحق بن حنين في نهاية القرن الثالث الهجري. ثم فصّل القول في معايير الجودة في باب (النُّعوت)، ومعايير الرداءة في باب (العيوب)، ونصح الشاعر بأن ينظم الشعر متّبعًا أسباب الجودة، وحذِرًا من الرداءة وأسبابها. كما ذهب إلى أنَّ هذا هو المعيار نفسه الذي يسير عليه النّاقد؛ حيث إنَّه يرصد مواطن الجودة

(١) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، الفروق اللغويّة، ٨٥:١.

(٢) ابن جعفر، قدامة، نقد الشّعر، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، ص٦٤.

أو الرداءة في شعر الشاعر من حيث الألفاظ أو المعاني والأساليب أو الأوزان أو القوافي، أو في غير ذلك ممّا تركّب منها.

وقد وضع قدامة للنّاقد معيارًا منهجيًا دقيقًا حينما قسّم العلم بالشّعر إلى خمسة أقسام في قوله:

" العلمُ بالشِّعْرِ ينقسم أقسامًا:

-فقِسْمٌ يُنسبُ إلى علم عروضه ووزنه. وقِسْمٌ يُنسبُ إلى علم قوافيه ومقاطعه. وقِسْمٌ يُنسب إلى علم غريبه ولغته. وقِسْمٌ يُنسب إلى علم معانيه والمقصد منه. وقِسْمٌ يُنسبُ إلى علم جيِّدِه ورديئه"(١).

وكذلك من نُقَّاد القرن الرابع الهجري الذين حاولوا تأصيل معايير علمية ومنهجية للنقد العربي ابن طباطبا العلوي (ت٣٢٢ه) وذلك في كتابه (عيار الشعر)، فقد أشار إلى عدة معايير نقدية مهمّة يجب على الناقد مراعاتها عندما ينقد الشّعر، ومنها، على سبيل المثال:

-قوله: " وعيار الشعر أن يورد على الفهم الثاقب، فما قبله واصطفاه فهو واف، وما مجه ونفاه فهو ناقص. والعلة في قبول الفهم الناقد للشعر الحسن الذي يرد عليه، ونفيه للقبيح منه، واهتزازه لما يقبله، وتكرهه لما ينفيه...وعلة كل حسن مقبول الاعتدال، كما أن علة كل قبيح منفي الاضطراب"(٢).

-وقوله: " وللشعر الموزون إيقاع يطرب الفهم لصوابه ويرد عليه من حسن تركيبه واعتدال اجزائه. فإذا اجتمع للفهم مع صحة وزن الشعر صحة

(١) ابن جعفر، قدامة، نقد الشّعر، ص٦١.

(٢) العلوي، ابن طباطبا، عيار الشعر، تحقيق عباس عبد الساتر، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٦ه/٢٠٠٥م، ص٢٠، ٢١.

المعنى وعذوبة اللفظ فصفا مسموعه ومعقوله من الكدر تم قبوله له، واشتماله عليه، وإن نقص جزء من أجزائه التي يعمل بها وهي: اعتدال الوزن، وصواب المعنى، وحسن الألفاظ، كان إنكار الفهم إياه على قدر نقصان أجزائه"(١).

-وقوله: " فإذا ورد عليك الشعر اللطيف المعنى، الحلو اللفظ، التام البيان، المعتدل الوزن، مازج الروح ولاءم الفهم، وكان أنفذ مِنْ نفْث السِّحْر، وأخفى دبيبًا من الرُّقَى، وأشد إطراباً من الغناء، فسلَّ السخائم، وحلَّلَ العُقَد، وسخَّى الشحيح، وشجَّعَ الجبان، وكان كالخمر في لطف دبيبه وإلهائه، وهزه وإثارته. وقد قال النبي-صلَّى الله عليه وسلم: (إنَّ من البيان لسحرًا)(٢).

-وقوله: "ولحسن الشعر وقبول الفهم إياه علة أخرى وهي موافقته للحال التي يعد معناه لها"(٣).

-وقوله: " والشعر هو ما إن عري من معنى بديع لم يعر من حسن الديباجة. وما خالف هذا فليس بشعر. ومن أحسن المعاني والحكايات في الشعر وأشدها استفزازاً لمن يسمعها، الابتداء بذكر ما يعلم السامع له إلى أي معنى يساق القول فيه قبل استتمامه، وقبل توسط العبارة عنه، والتعريض الخفي الذي يكون بخفائه أبلغ في معناه من التصريح الظاهر الذي لا ستر دونه. فموقع هذين عند الفهم كموقع البشرى عند صاحبها لثقة الفهم بحلاوة ما يرد عليه من معناهما"(٤).

---

(١) العلوي، ابن طباطبا، عيار الشعر، ص٢١.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٢.
(٣) المصدر نفسه، والصفحة.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٣.

ونلحظ هنا أنَّ معايير النقد العربي التي حاول كلٌّ من قدامة بن جعفر وابن طباطبا العلوي تأصيلها، وإرساء قواعدها، قد غلب عليها المنحى العقلي الأقرب إلى المنطق والفلسفة؛ من حيث انشغالها بالتنظير والتقعيد أكثر من اعتنائها بالذّوق الأدبي.

وقد بلغ التقعيد والتأصيل النّقدي ذُروته في أواخر القرن الرابع الهجري ثم القرن الخامس حتى بلغ منتهاه على أيدي عدد وفير من النُّقّاد القضاة الذين غلبت على نقدهم معايير التفكير القضائي بما تتسم به من العدل والاعتدال والمنهجية.

ففي أواخر القرن الرابع الهجري لخّص أبو عليّ بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ) أبرز معايير النّقد العربي التقليدية في سبعة أبواب تحت مسمّى: (عمود الشِّعر)، فقال في مقدّمة شرحه لحماسة أبي تمام: "إنهم كانوا يحاولون شرف المعنى وصحته، وجزالة اللفظ واستقامته، والإصابة في الوصف، ومن اجتماع هذه الأسباب الثلاثة كثرت سوائر الأمثال، وشوارد الأبيات، والمقاربة في التشبيه، والتحام أجزاء النظم والتئامها على تخير من لذيذ الوزن، ومناسبة المستعار منه والمستعار له، ومشاكلة اللفظ للمعنى، وشده اقتضائهما للقافية حتى لا منافرة بينهما، فهذه سبعة أبواب هي عمود الشعر، ولكل باب منها معيار"[(١)].

-فشرف المعنى وصحّته: تعني إصابة المقدار، مع إحراز المنفعة، وموافقة المقال للحال أو المقام.

(١) المرزوقي، أبو علي بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون، ط١، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٧١هـ/١٩٥١م، ٩/١.

-وجزالة اللفظ واستقامته: تعني فصاحة اللفظ وخلوّه من الغرابة والوحشية والابتذال؛ وذلك بموافقته لقوانين اللغة وطريقة العرب في التعبير.

-والإصابة في الوصف: تعني حسن التعبير عن الغرض الذي يروم الشاعر وصفه، ويحتاج هذا منه إلى حسن التمييز وإلباس المعاني ما يلائمها من الألفاظ التي تصيب المحزّ.

-والمقاربة في التشبيه: تعني أن يكون اتفاق طرفي التشبيه (المشبّه والمشبّه به) في وجه الشّبه أكثر من اختلافهما فيه، ما يعني وضوح وجه الشّبه بين الطرفين، سواء أكانا حِسِّيين أم عقليين أم مختلفين.

-ومناسبة المستعار منه للمستعار له: تعني وجود ملاءمة بين طرفي الاستعارة، سواء كانت مكنية أو تصريحية أو تمثيلية؛ لأنَّ ذلك أدعى إلى التأثير في وجدان المتلقِّي وقبول الفهم لمعطيات الصورة الاستعارية.

-والتحام أجزاء النّظم والتئامها على تخيّر من لذيذ الوزن: تعني تماسك عناصر الجملة والتحام بعضها ببعض داخل قالب إيقاعي ضابط لعاطفة المبدع، ولا يتأتّى ذلك إلا بمراعاة معاني النحو وتوظيفها لتشكّل بناءً لغويًّا محكمًا يستحيل على القارئ أن يستبدل كلمة بأخرى دون أن يختلّ المعنى وينهار البناء.

- ومشاكلة اللفظ للمعنى، وشِدّة اقتضائهما للقافية: تعني المناسبة بذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديرًا لشدة تعالقهما دلاليًّا. والبلاغة في جوهرها تقوم على مبدأ المشاكلة بين جميع عناصر العمل الفني شكلًا ومضمونًا؛ بحيث لا يبدو أيّ تنافر بين الألفاظ والمعاني

والصور والأوزان والقوافي، فيصير الكلام كالسبيكة المفرغة أو الوشي المنمنم أو النسج المزركش.

وخلاصة القول، أنَّ هذه المعايير النقدية التقليدية التي أرسى قواعدها أسلافنا من النقّاد القدماء صارت الضابط لإبداع الشعراء على مدى عصور طويلة؛ بوصفها عمودًا للشّعر العربي يقيّمه ويقوّمه ليأتي رائقًا سويًّا.

المبحثُ الثَّاني

معايير التفكير القضائي في نماذجَ مِنْ نقد القضاة للشِّعرِ والشُّعراء

تجلَّت معايير التفكير القضائي بوضوح في مناهج أغلب النقّاد القضاة للشعر والشعراء في القرنين الرابع والخامس الهجريين، وأسهمت في تطور النقد ووسائله وإكسابه صبغة علمية ومنهجية واضحة. وسنتمثّل لهذه المسألة بدراسة ثلاثة نماذج نقدية متنوّعة، كما يأتي:

أولًا- معايير التفكير القضائي عند أبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧١هـ) صاحب كتاب (الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري):

ظهرت معايير التفكير القضائي في العديد من صفحات الكتاب كما يأتي:

أ- الحياد والموضوعية:

نصَّ الآمدي في مقدمة كتابه على أنَّه سيتحرَّى الموضوعية والحيدة بأن لا يُصرِّح بتفضيله شاعرًا على آخر وألا يناصر أنصار أبي تمام ولا أنصار البحتري، وذلك بقوله: " ولستُ أُحبُّ أن أُطلق القول بأيّهما أشعر عندي؟ لتباين الناس في العلم، واختلاف مذاهبهم في الشعر، ولا أرى أن يفعل ذلك فيُستهدفَ لذمّ أحد الفريقين"(١).

ويقول في موضع آخر: " فأمَّا أنا فلستُ أُفصح بتفضيل أحدهما على الآخر، ولكنّي أوازن بين قصيدة وقصيدة من شعرهما إذا اتفقتا في الوزن والقافية وإعراب القافية، وبين معنى ومعنى، ثم أقول: أيهما أشعر في تلك القصيدة وفي ذلك المعنى"؟(٢)

---

(١) الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق السيد أحمد صقر، ط٤، دار المعارف بمصر، ١٩٨٥م، ٥/١.

(٢) المصدر نفسه ، ٦/١.

فالآمدي يحاول أن ينحّي ذاتيته جانبًا عندما يوازن بين شعر الشاعرين؛ على الرغم من صعوبة ذلك، لكنَّ معايير التفكير القضائي تملي عليه البُعد عن الهوى الشخصي، فيقول: " وقد رسمت من ذلك ما أرجو أن يكون الله، عزّ وجلّ، قد وهب فيه السلامة، وأَحسَنَ في اعتماد الحقّ، وتحرّي الصّدق، وتجنُّب الهوى"(١).

ب- الحِجاج النظري بعرض حُجج أنصار كلّ شاعر:

من محاور التفكير القضائي ما يسمّى بالمرافعة أو التّرافع، وهو إجراء يقدم فيه المحامي حُجج موكِّله في قضية أمام المحكمة. وتُعدُّ المرافعة طريقة لتقديم الحُجج نيابة عن طرف أو آخر؛ بهدف إقناع القضاة ببعض الحقائق أو وجهات النظر التي يقدّمها المحامي لتأييد موقف موكّله.

وتتمثل المرافعة في كتاب (الموازنة) في احتجاج الخصمين أو أنصار كلّ شاعر. وقد استهلَّ الآمدي هذا القِسْم بقوله: " وأنا أبتدئ بذكر ما سمعته من احتجاج كلّ فرقة من أصحاب هذين الشاعرين على الفرقة الأخرى، عند تخاصمهم في تفضيل أحدهما على الآخر، وما ينعاه بعضٌ على بعض"(٢).

ج-الموازنة بين مساوئ الشاعرين ومحاسنهما:

تعد الموازنة بين المحاسن والمساوئ إحدى خصائص معايير التفكير القضائي التي ظهرت في نقد الآمدي؛ فهو ناقدٌ عادل لا يفاضل بين

(١) الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري ، ٣/١.

(٢) المصدر نفسه ، ٦/١. وينظر أيضًا: مندور، محمد: النقد المنهجي عند العرب، ومنهج البحث في اللغة والأدب، ط٥: مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠٢٣م. وكذلك كتاب: عباس، إحسان: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ط٤: دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م. ويُراجع أيضًا: سلّام، محمد زغلول: تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى القرن الرابع الهجري، ط٣: منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢م.

الشاعرين بميوله الشخصية أو انطباعاته الذاتية، بل يضع محاسن شعر الشاعر في كِفّة الميزان، ومساوئه في الكِفّة الأخرى، وينظر أيَّ الكفتين ترجح الأخرى. يقول في القِسْم الثاني من الكتاب: " وأنا أبتدئ بذكر مساوئ الشاعرين لأختم بذكر محاسنهما. وأذكر طرفا من سرقات أبي تمام، وإحالاتِه، وغلطِه، وساقطِ شعره، ومساوئ البحتري فيما أخذه من معاني أبي تمام، وغير ذلك من غلطه في بعض معانيه... ثم أذكر ما انفرد به كلّ واحد منهما فجوّده، من معنًى سلكه ولم يسلكه صاحبه. وأُفرد بابًا لما في شعريهما من التشبيه، وبابًا للأمثال، أختم بهما الرسالة. ثم أُتبع ذلك بالاختيار المجرّد من شعريهما، وأجعله مؤلفًا على حروف المعجم؛ ليقرب تناوله، ويسهل حفظه، وتقع الإحاطة به، إن شاء الله تعالى"(١).

والحقيقة أنَّ هذه الروح النقدية النّاضجة تتسم بالحذر والدّقّة والمنهجية والعدل؛ فالآمدي يجيد اختيار ألفاظه عند الحديث عن شعر كل شاعر من حيث مساوئُه ومحاسنُه وسرقاتُه ومعانيه، فضلًا عن مهاراته الأدبية ومعارفه الموسوعية التي ظهرت في قدرته الفائقة على: الملاحظة، والتحليل، والاستنباط، والتفسير، والتقييم، والتعليل، وكلُّها جميعًا من صفات القاضي العادل الحكيم.

د- دِقّة الوصف، والتسليم بالنتائج القطعية:

ظهرت معايير التفكير القضائي عند الآمدي في موازنته في دقّة وصف مذهب كلّ شاعر واتجاهه الفنيّ، والتسليم بالنتائج القطعية التي أجمع عليها النقّاد ورواة الأشعار بشأنهما، ويبدو هذا واضحًا في قوله: " ووجدْتُ–أطال الله بقاءك–أكثرَ مَنْ وجدتُه من رواة أشعار المتأخرين يزعمون أنَّ شعر أبي

(١) الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري ، ٥٧/١.

تمام-حبيب بن أوس الطائيّ-لا يتعلّق بجيّده جيّد أمثاله، ورديُّه مطروحٌ مرذول؛ فلهذا كان مختلفًا لا يتشابه، وأنَّ شعر الوليد بن عبيد البحتري صحيحُ السّبْك، حَسَنُ الدّيباجة، ليس فيه سفسافٌ ولا رديٌّ ولا مطروح؛ ولهذا صار مستويًا يشبه بعضُه بعضًا.

ووجدتهم فاضلوا بينهما لغزارة شعريهما، وكثرة جيّدهما وبدائعهما، ولم يتفقوا على أيِّهما أشعر؟ كما لم يتفقوا على أحد ممَنْ وقع التفضيل بينهم من شعراء الجاهلية والإسلام والمتأخرين؛ وذلك لميل مَن فضَّل البحتريَّ، ونسَبه إلى حلاوة اللفظ، وحُسْنِ التَخلُّص، ووضع الكلام في مواضعه، وصحّة العبارة، وقُرْب المَأْتَى، وانكشاف المعاني، وهم الكُتّاب، والأعرابُ، والشعراء المطبوعون، وأهل البلاغة.

وميل مَنْ فضَّل أبا تمام، ونسبه إلى غموض المعاني ودقّتها، وكثرة ما يورده مما يحتاج إل استنباط وشرح واستخراج. وهؤلاء أهلُ المعاني، والشعراء أصحابُ الصَّنْعَة، ومَنْ يميل إلى التدقيق وفلسفيّ الكلام"[1].

فالقاضي أبو القاسم الآمدي لا يوازن بين شاعرين بقدر ما يوازن بين اتجاهين أدبيين، هما: الاتجاه التقليدي، والاتجاه المحدث، أو بين مذهبين فنيين، هما: مذهب الطبع، ومذهب الصّنعة؛ وبالتّالي فإنَّ ذلك أدعى إلى موضوعية الحكم النقدي الصحيح الذي لا يرتبط بأشخاص أو شعراء بقدر ما يتعلّق باتجاهات أو مذاهب فنيّة.

(١) الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، مصدر سابق، ١/٤،٣.

هـ- التّواضع بإشراك المتلقّي في الحكم النهائي على شعر الشاعر:

بدت سمة التّواضع واضحة لكلّ مَنْ قرأ كتاب (الموازنة) للآمدي في أكثر من موضع؛ فهو قاضٍ متواضع لا يستقلّ بالحكم بمفرده، ولا يستبدّ بالرأي وحده دون القارئ، بل يشركه في اتّخاذ الحكم النقدي أو قُلْ يساعده في القطع بتفضيل أيٍّ من الشاعرين على الآخر؛ وذلك لعلمه باختلاف الناس في مذاهبهم واتجاهاتهم الفنيّة، وميولهم الذاتية، ومشاربهم الثقافية.

فهو لا يريد أن يفرض رأيه على أحد، ويكتفي بالملاحظة، والوصف، وعرض الآراء، والتعليق العام دون التصريح بتفضيله أحد الشاعرين على الآخر. وهذه طريقة فريدة اتّخذها الحذّاق من علماء الكلام وسيلة ناعمة لإقناع الآخرين بما يميلون نحوه دون أن يذكروا ذلك صراحة.

يقول الآمدي: "... ثم احكمْ أنتَ حينئذٍ إن شئت على جملة ما لكلّ واحد منهما إذا أحطَّتَ علمًا بالجيّد والرّديء"(١). ويقول في موضع آخر من الكتاب: " وأنا أذكر في هذا الجزء أنواع المعاني التي يتفق فيها الطّائيّان، وأوازن بين معنًى ومعنى، وأقول: أيُّهما أشعر في ذلك المعنى بعينه؟ فلا تطالبْني أن أتعدّى هذا إلى أن أُفصح لك بأيِّهما أشعر عندي على الإطلاق؛ فإنّي غير فاعل ذلك؛ لأنَّكَ إن قلَّدْتني لن تحصل لك الفائدة بالتقليد.

وإن طالبتَ بالعلل والأسباب التي أوجبت التّفضيل، فقد أخبرتك فيما تقدّم بما أحاط به علمي من نعت مذهبيهما، وذكر مساويهما في سرقة المعاني من الناس وانتحالها، وغلطهما في المعاني والألفاظ، وفي إساءة مَنْ

(١) الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، مصدر سابق، ٦/١.

أساء منهما في الطباق والتجنيس والاستعارة، ورداءة النّظْم، واضطراب الوزن، وغير ذلك مما أوضحتُه في مواضعه، وبيّنتُه"(١).

ثم يقول للقارئ: " ...ثمّ أكِلُكَ بعد هذا إلى اختيارك، وما تقضي عليه فطنتُكَ وتمييزك، فينبغي أن تُنعم النّظر فيما يرد عليك، ولن ينتفع بالنظر إلّا مَنْ يُحسن أن يتأمّل، ومَنْ إذا تأمَّل عَلِمَ، ومَنْ إذا عَلِمَ أَنْصَفَ"(٢).

وعلى الرغم من عنايته بذكر العلل، وإثبات الأدلّة، وتفصيل أسباب الجودة والرداءة في شعر الشاعرين، فإنَّه ييسّر على القارئ اتّخاذ الحكم النقدي الصحيح في تفضيل أحدهما على الآخر، فيقول: " فإن كُنتَ-أدام الله سلامتك-مِمَّنْ يُفضّل سهل الكلام وقريبه، ويؤثر صحّة السبك، وحُسْن العبارة، وحلو اللفظ، وكثرة الماء والرّونق؛ فالبحتريُّ أشعرُ عندك ضرورةً.

وإنْ كُنتَ تميل إلى الصّنْعة، والمعاني الغامضة التي تُستخرَج بالغوص والفكر، ولا تلوي على ما سوى ذلك، فأبو تمّام عندكّ أشعرُ لا محالة"(٣).

و- ضمير النّاقد أو القاضي:

الضمير مُشرِّعٌ وقاضٍ ومنفذٌ، ويمكن أن يكون زاجرًا وشاكيًا وشاهدًا أيضًا؛ حيث يلهم صاحبه للتمييز بين الصواب والخطأ، والحق والباطل، فيقول: هذا الفعل صواب أو حق، أو خطأ أو باطل، ويكون قاضيًا حين يأمر بالفعل الصائب والحق، وينهى عن الفعل الخاطئ أو الباطل، ويكون منفذًا حين يَسرُّ النفس بنتيجة الفعل الحسن أو الحق، أو يؤلمها بنتيجته السيئة أو الباطلة، ويكون زاجرًا حين يقدم الإنسان على الفعل الباطل أو السيئ فيردعه الضمير عن إتيان الفعل، ويتهدده بألم النفس، أو حين يتردد الإنسان

(١) الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، مصدر سابق،٣/٤١٠.
(٢) المصدر نفسه، ٣/٤١١.
(٣) المصدر نفسه، ١/٥.

في العمل الصالح فيأمره الضمير أن يفعل وإلَّا تهدَّده، ويكون شاكيًا أو شاهدًا بعد وقوع الفعل فيقول له:" لقد فعلت فلا تنكر"، ويعاقبه بالتبكيت والتأنيب.

ونعني بضمير الناقد "أن يتوخَّى الناقد في نقده وجه الحق، ويتجه لما يرى أنه الصواب، ويتحرى العدل في أحكامه، ويبتعد عن التأثر بالهوى، ويحاول قدر الطاقة أن يبرأ من الغرض فلا يجامل الأصدقاء والأنصار، ولا يتحامل على الأعداء والخصوم، وإنما يقضي بالعدل.

وضمير الناقد، وتوخيه العدل، وابتعاده عن المؤثرات الشخصية أهم الأركان في النقد، وأهم الشروط في الناقد؛ إذ بدونه لا تجدي المعرفة ولا تنفع التجربة، ولا يصح الحكم، ولا يعتدل الميزان."(١).

وفضلا عمّا سبق، فإنَّ ضمير النّاقد يظهر في حسنِ تعليله أسباب الجودة أو الرداءة أو شرح معايير المفاضلة بين شاعر وآخر، وقد توجد علل للحُكم النقدي لا يقف عليها ولا يصل إليها إلا ذوو الضمائر الصافية من أهل الحِذق والدُّرْبة والطبع الرائق. يقول الآمدي: "...وأذكر من علل الجميع ما ينتهي إليه التخليص، وتحيط به العبارة. ويبقى ما لا يمكن إخراجه إلى البيان، ولا إظهاره إلى الاحتجاج؛ وهو علّة ما لا يُعرف إلّا بالدُّرْبة، ودائم التجربة، وطول الملابسة. وبهذا يفضُل أهل الحذاقة بكُلّ علم وصناعة مَنْ سواهم ممن نقصت تجربته، وقلّت دُرْبتُه. بعد أن يكون هناك طبْعٌ فيه تقبُّلٌ لتلك الصناعة وامتزاجٌ بها، وإلَّا فلا"(٢).

---

(١) عفيفي، عبد الفتاح، الذوق الأدبي-أطواره ونقاده ومجالاته ومقاييسه، ط٩، مطبعة الأمانة، مصر، ١٩٨٧م، ص٢٧.

(٢) الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، مصدر سابق، ٤١١/٣.

ثانياً- معايير التفكير القضائي عند القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت٣٩٢هـ) صاحب كتاب (الوساطة بين المتنبِّي وخصومه)[١]:

يمثِّل القاضي الجرجاني حلقة مهمَّة من حلقات النقد العربي في القرن الرابع الهجري؛ بصفته أبرز النُّقَّاد القُضاة الذين طبّقوا معايير التفكير القضائي في نقد الشِّعر، وذلك في كتابه (الوساطة بين المتنبِّي وخصومه). وقد ألَّف هذا الكتاب بعد أن هدأت جذوة الخصومة النقدية بين أنصار أبي تمام وأنصار البحتريّ حول شعريهما، وانحسرت الخصومة في شعر المتنبِّي الذي شغل النُّقّاد، وملأ الدُّنيا بشعره وشاعريته.

---

(١) أبو الحسن الجُرجاني (٣٢٢هـ -٣٩٢هـ/٩٣٣-١٠٠١م). علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي القاضي الجرجاني، عالم موسوعيٌّ وأديب ناقد من أعلام القرن الرابع الهجري. ولد في جرجان ونشأ بها، وتلقى تعليمه الأول فيها، ثم رحل بصحبة أخيه إلى نيسابور لطلب العلم وهو لم يبلغ الحلم. ويبدو أن تعليمه في نيسابور أشعل فيه جذوة الشغف بالعلم، فأكثر الرحيل في طلبه، فرحل إلى العراق والشام وغيرهما. اتصل بالصاحب بن عبّاد الذي كان وزيرًا لبني بويه، فاختص به ومكث عنده، وبلغ من المكانة عنده درجة عالية، فولّاه قضاء جُرجان، ثم ولاه القضاء بالرّيّ، حيث يقيم الصاحب بن عبّاد، ثم ارتقى به إلى رئاسة القضاء، واستمر في هذا المنصب إلى وفاته.

ـ يشير تقلده منصب القضاء إلى معرفته بالعلوم الإسلامية واللغوية الواسعة، وهذا واضح فيما ينسب إليه من مؤلفات، مثل: تفسير القرآن المجيد، وكتاب في الدلالة، كما تظهر معرفته بالتاريخ من تأليفه كتابًا في الأنساب وآخر في السيرة سماه (تهذيب التاريخ).

ـ لكن شهرة القاضي الجرجاني واستمراره مؤثرًا على مر العصور لا تعود إلى هذين الحقلين من المعرفة فحسب، وإنما تعود إلى معرفته الأدبية والنقدية بما روي له من شعر، حتى تحدث مترجموه عن ديوان له، وبمؤلَّفه عن المتنبي خاصة، وهو كتاب: (الوساطة بين المتنبي وخصومه).

ـ ينظر(بتصرُّف): https://ar.wikipedia.org/wiki

وقد انقسم نقّاد شعر المتنبِّي إلى ثلاثة أصناف:

أ-فريق أول مُتعصِّبٌ ضدَّ المتنبي وشعره، ومنهم: الصاحب بن عبّاد (ت٣٨٥هـ)، والحاتمي (ت٣٨٨هـ)، والعميدي (ت٤٣٣هـ)، وقد غلب عليهم الهوى والحسد والتّعصُّب الشخصيّ، وكانوا يهدفون إلى إسقاط المتنبي وشعره.

ب-فريق ثانٍ متعصِّبٌ للمتنبي وشعره، ومنهم: ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ)، وأبو العلاء المعرِّي (ت٤٤٩هـ)، وبعض شراح ديوانه الشعري، مثل أبي الحسن الواحدي النيسابوري (ت٤٦٨هـ)، وأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، وقد غلب عليهم الإعجاب بشعر المتنبي وشخصه.

ج-فريق متوسِّطٌ بين المتنبي وخصومه، ومنهم: القاضي الجرجاني (ت٣٩٢هـ)، وأبو منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، ويوسف البديعي (ت١٠٧٣هـ). وقد تميّز منهجهم النقدي بالعدل والموضوعية إلى حد بعيد.

وقد ألَّف القاضي الجرجاني كتاب (الوساطة) لينصف المتنبّي وشعره من المتعصبين عليه، والمتعصبين له، وقد تجلَّت معايير التفكير القضائي واضحة منذ السطور الأولى للكتاب. ويمكن رصدها فيما يأتي:

<u>أولًا- الحياد النقدي تجاه طرفي الخصومة:</u>

يظهر ذلك جليًا في قول القاضي الجرجاني في مقدّمة الكتاب: " وما زلتُ أرى أهل الأدب - منذ ألحقتني الرغبةُ بجملتهم، ووصلَت العنايةُ بيني وبينهم - في أبي الطيب أحمد بنِ الحسين المتنبي فئتين: من مُطنب في تقريظه، منقطع إليه بجملته، منحطّ في هواه بلسانه وقلبه، يلتقي مناقِبَه إذا ذُكِرت بالتعظيم، ويُشيع محاسنه إذا حُكيت بالتفخيم، ويُعجَب ويعيد ويكرر، ويميل على من عابه بالزِّراية والتقصير، ويتناول من ينقصُه بالاستحقار

والتجهيل؛ فإن عثَر على بيت مختلّ النظام، أو نبَه على لفظ ناقص عن التمام التزم من نُصرة خطئه، وتحسين زلَله ما يُزيله عن موقف المعتذر، ويتجاوز به مقام المنتصر.

وعائبٍ يروم إزالتَه عن رُتبته، فلم يسلّم له فضله، ويحاول حطّه عن منزلةٍ بوّأه إياها أدبُه؛ فهو يجتهدُ في إخفاء فضائله، وإظهار مَعايبه، وتتبع سقطاتِه، وإذاعة غَفلاته.

وكلا الفريقين إما ظالمٌ له أو للأدب فيه؛ وكما أن الانتصار جانبٌ من العدْل لا يسدّه الاعتذار؛ فكذلك الاعتذار جانب هو أولى به من الانتصار، ومَن لم يفرِّق بينهما وقفت به المَلامةُ بين تفريط المقصّر، وإسراف المفرِط؛ وقد جعل الله لكل شيء قدْراً"(١).

فهذه النزعة النقدية النّاضجة كانت جديدة على النقد العربي في تلك الآونة؛ مما يدلّ على حضور معايير التفكير القضائي في المنهج، والأسلوب، والمسائل التي عالجها القاضي الجرجاني في شعر المتنبي.

ثانيًا- التزام العدل والإنصاف في نقد الشعر:

ويتضح هذا من قوله: " ليس من حُكم مراعاة الأدب أن تعدِل لأجله عن الإنصاف، أو تخرج في بابه إلى الإسراف، بل تتصرّف على حكم العدل كيف صرَفك، وتقف على رسْمه كيف وقفَك، فتنتَصِف تارة وتعتذر أخرى، وتجعل الإقرار بالحق عليك شاهدًا لك إذا أنكرت، وتقيم الاستسلام للحجة - إذا قامت - محتجًّا عنك إذا خالَفْت، فإنه لا حال أشدّ استعطافًا للقلوب

(١) القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٩٨م، ص١٢،١١.

المنحرفة، وأكثر استمالةً للنفوس المشمئزة، من توقّفك عند الشُبهة إذا عرَضت، واسترسالِك للحجة إذا قهرت، والحكمِ على نفسك إذا تحققت الدعوى عليها، وتنبيه خصمك على مكامن حيَلك إذا ذهب عنها؛ ومتى عُرفْت بذلك صار قولُك برهاناً مسلَّمًا، ورأيك دليلًا قاطعًا، واتهم خصمُك ما علمه وتيقنه، وشكّ فيما حفظه وأتقنه، وارتاب بشهوده وإن عدّلتهم المحبة، وجَبُن عن إظهار حُججه وإن لم تكن فيها غميزة، وتحامتك الخواطر فلم تقدم عليك إلا بعد الثقة، وهابتك الألسُن فلم تعرض لك إلا في الفَرْط والنُدرة"(١).

فالعدل من أجل الإنصاف، والإقرار بالحقّ، والتسليم بالنتائج القطعية التي قامت عليها الحُجّة، وثبت الدليل، كلُّها من خصائص معايير التفكير القضائي التي دعا الجرجاني النقّاد للالتزام بها في نقدهم الشعر، ومفاضلتهم بين الشعراء، والفصل بين الخصوم.

ثالثًا- قياس الأشباه بالنّظائر:

كان من أسباب تأليف كتاب (الوساطة) رغبة القاضي الجرجاني في إنصاف المتنبي وشعره؛ حيث أيقن أنَّ " طرفي هذه الخصومة قد جانبهم الصواب، وعميت بصيرة كل منهم عن حقيقة فن هذا الشاعر الذي كادت أن تُمحى معالمه بين تفريط المعجبين، وتجريح الكارهين"(٢).

وقياس الأشباه بالنّظائر أحد معايير التفكير القضائي، وإحدى الوسائل التي انتهجها القاضي الجرجاني لإنصاف شعر المتنبي من دعاوى

(١) القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز، الوساطة بين المتنبي وخصومه ، ص١١.

(٢) موافي، عثمان، الخصومة بين القدماء والمحدثين في النقد العربي القديم، ط٣، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص١١٠.

المتحاملين عليه الذين وصفوه بكثرة الأغاليط، فقد سلَّم بأنَّ الشاعر لديه أخطاء أو زلّات بيْدَ أنَّه إنسان يجوز له الصواب والخطأ، وأنَّ غيره من الشعراء السابقين عليه من العباسيين والأمويين وفحول الجاهليين قد أخطأوا كذلك في اللفظ أو المعنى أو النحو أو الوزن أو القافية أو الجهل بطبائع الموصوفات، يقول الجرجاني: "ودونَك هذه الدواوينَ الجاهليَّة والإسلامية، فانظر هل تجدُ فيها قصيدةً تَسْلم من بيتٍ أو أكثر لا يُمكن لعائبٍ القدحُ فيه؛ إما في لفظه ونظمه، أو ترتيبه وتقسيمه، أو معناه أو إعرابه؟ ولولا أن أهل الجاهلية جَدُّوا بالتقدم، واعتُقد فيهم أنهم القدوة والأعلام والحجة، لوجدتَ كثيرًا من أشعارهم مَعيبةً مُسترذَلة، ومردودةً مَنفيَّة، ولكن هذا الظن الجميل والاعتقاد الحسَن ستَر عليهم، ونفى الظِّنَّة عنهم، فذهبَت الخواطرُ في الذبِّ عنهم كلَّ مذهب، وقامت بالاحتجاج لهم كلَّ مقام"(١).

وبعد أن ذكر نماذج شعرية متنوّعة من أغاليط الشعراء السابقين على المتنبِّي، اختتم كلامه قائلًا: " وأشبه ذلك مما يكثر تعقبه، ولم نذكر إلا اليسيرَ منه فيما نريده–شككتَ في أن نفْعَ هذا الحكم عام، وجدْواه شامل، وأن المتقدم يضْرب فيه بسهم المتأخر، والجاهليّ يأخذ منه ما يأخذ الإسلامي، وأنَّه قولٌ لا حظّ له في العصبية، ولا نسبَ بينه وبين التحامل.

وليس يجب إذا رأيتني أمدح مُحْدَثًا أو أذكر محاسن حضَريٍّ أن تظن بي الانحرافَ عن متقدم، أو تنسُبني إلى الغضّ من بدوي؛ بل يجب أن تنظر مغْزاي فيه، وأن تكشف عن مقصدي منه، ثم تحكم عليّ حكم المنصف المتثبت، وتقضي قضاء المُقسِط المتوقّف"(٢).

(١) القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز، الوساطة بين المتنبي وخصومه، مصدر سابق، ص١٢.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٣.

رابعًا- دحض آراء الخصوم المتحاملين على المتنبي وشعره:

إذا كان القاضي الجرجاني اتّكأ على مبدأ قياس الأشباه بالنظائر فيما يختص بأخطاء شعر المتنبي، فإنَّه لم يكتف بمبدأ (التسليم) بتلك الأخطاء والاعتذار عنها، بل اعتمد على مبدأ (الانتقال) وهو إحدى وسائل الحجاج لإثبات الحقّ ودحض دعاوى الخصوم وأكاذيبهم؛ وذلك بالانتقال إلى استدلال غير الذي كان آخذًا فيه؛ لكون الخَصم لم يفهم وجه الدلالة من التسليم.

ويظهر هذا في مناقشته ما نُسب إلى شعر المتنبي من أخطاء في اللغة أو المعنى؛ حيث ذهب إلى أن تلك الأخطاء صدرت عن أحد رجلين:

أ- نحويٌّ لغويٌّ لا بصر له بصناعة الشعر، ومع ذلك يخطِّئ المتنبي في المعاني.

ب- معنويٌّ لا علم له بالإعراب، ولا اتّساع له في اللغة، ومع ذلك يخطِّئ المتنبي في النّحو والإعراب.

وبالتّالي؛ فإنَّ كلا الفريقين ليس على صواب؛ لأنَّ نقده لشعر المتنبّي صدر عن جهل بصناعة الشعر أو بعلوم اللغة والإعراب. وهكذا استطاع القاضي الجرجاني دحض آراء الفريقين لينصف شعر المتنبي من أكثر الأخطاء التي نسبت له.

-فمن أمثلة أخطاء الفريق الأول (النحاة الذين لا علم لهم بصناعة الشعر) ما أنكره بعضهم على المتنبي من الخطأ في وصف درع عدوّه في قوله:

تخُطُّ فيها العَوالي ليسَ تَنفُذُها * كأنَّ كُلَّ سِنانٍ فوقَها قَلَمُ

فزعموا أنَّ المتنبي أخطأ عندما وصف دِرْع عَدوِّه بالحصانة، ووصف أسنَّة أصحابه بالكَلال، فرفض المتنبي رأيهم ودحض الجرجاني حُجَتهم

بقوله: " فزعم أنه أخطأ في وصْفِ دِرْعِ عدوِّه بالحصانة، وأسِنة أصحابه بالكَلال. ومن كان هذا قدرُ معرفته، ونهاية علمه فمناظرتُه في تصحيح المعاني وإقامة الأغراض عَناء لا يُجدي، وتعبٌ لا ينفَع؛ كأنه لم يسمع ما شحَنَت به العربُ أشعارَها من وصف ركْضِ المنهزم، وإسراع الهارب، وتقصير الطّالب، وقولهم: إنّ الذي نجّى فلانًا كرمُ فرسه، والذي ثبطني عنه سرعةُ طِرْفه، ولم يعلم أنّ مذاهبَ العرب المحمودة عندهم، الممدوحَ بها شجعانهم التفضلُ عند اللقاء، وترك التحصن في الحرب، وأنهم يرون الاستظهار بالجنَن ضربًا من الجبن، وكثرة الاحتفال والتأهّب دليلًا على الوهن"(١).

-ومن أمثلة أخطاء الفريق الآخر (علماء المعاني الذين لا علم لهم بالإعراب ما أنكره بعضهم على المتنبي من خطأ في قوله:

(لأَنتَ أَسْودُ في عيني مِنَ الظُّلَمِ)

وقد رفض الجرجاني هذا الخطأ، وفنَّده قائلًا "فإنه أنكر أسود من الظُلم، ولم يعلم أنه قد يحتمل هذا الكلام وجوهاً يصح عليها، وأن الرجل لم يرد أفعل التي للمبالغة. كإنكار آخر قوله:

(فالغيثُ أبخلُ مَنْ سَعَى)

فزعم أن (مَنْ) لا تكون إلا لما يعقل، وأفعل لا يجري إلا على البعض من تلك الجملة، تقول: زيد أفضل من الناس؛ فلا بد أن يكون زيدٌ من الناس، ولو قلت: أفضل الحمير لم يصحّ. وكذلك لو قلت: أفضل ما يقضم الشّعير ويرْعى الكلأ لم يجُزْ. قال فمَنْ سَعى لا يقع إلا على عاقل، والغيث ليس من

(١) القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز، الوساطة بين المتنبي وخصومه، مصدر سابق، ص٤٣٥.

هذه الجملة، وهذا الاعتراض يدلّ على تقصير شديد في العلم بكلام العرب؛ لأن العرب إذا وصفت الشيءَ بصفة غيره استعارت له ألفاظه، وأجرته في العبارة مجراه، وإن كان لو انفرد عنه بصفته، وتميّز دونه بعبارته؛ فمن ذلك قول الله تعالى: (والشمسَ والقمرَ رأيتُهم لي ساجِدين) لمّا وصفهما بالسجود جمعهما بالياء والنون، ولا يُجمع بهما إلا جنس مَن يعقل، أما خرَج على بابه لعللٍ مذكورة في مواضعها، لكنه لما أجرى على الكواكب صفة من يعقل ألحقها في العبارة بهم. وكذلك قوله حاكيًا عن السموات والأرض: (قالَتا أتيْنا طائِعين) لما حكى عنهما النطق والقول والطاعة والائتمار أجرى الكلام على ذلك فقال: فقضاهنّ، وعلى هذا قوله عز وجل: (وكلٌ في فلَكٍ يسبحون) وهو كثير. وفي الشعر؛ فإذا جعل الغيث بخيلًا أو جوادًا، ووجد العرب قد أجازت وتكلمت به جاز له إلحاقه بالبخلاء والأجواد في استعمال العبارة، فكأنّه قال: الغيث أبخل السُعاة، ولو قال ذلك لم ينكره منكر، وإن كان هذا السعي ابتناء المعالي لا السعي على الأقدام"(١).

وفضلًا عن ذلك، فإنَّ القاضي الجرجاني وازن بين محاسن شعر المتنبي ومساوئه، فخلُص بعد استقصاء ديوانه إلى أنَّ شعره تميَّز بسمات فنيّة لم تتوافر عند شعراء كثيرين من السابقين عليه والمعاصرين له، مثل: كثرة استعماله الإشارة، وحسن التخلُّص والخروج، وحسن الابتداءات، ومخاطبة الممدوح بمثل مخاطبة المحبوب، وغيرها. واختتم ما أورده من أفراد شعره بقوله: " وأمثال ذلك إن طلبتَه هداك الى موضعه، وإذا التمستَه دلّك على نفسك. وهذه أفرادُ أبيات منها أمثالٌ سائرة، ومنها معانٍ مستَوفاة، لم تجد في أخواتها، وجارات جنبها ما يصلُح لمُصاحبتها. ولعل أكثرَها،

(١) القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز، الوساطة بين المتنبي وخصومه، مصدر سابق، ص٤٣٩، ٤٤٠.

أو معظم ما أثبت منها، وكثيراً مما ذُكر في درج ما تقدّمها من اللُّمَع المختارة، مختارة المعاني مفترعة المذاهب. وليس لك أن تُلزمني تمييز ذلك وإفرادَه والتنبيهَ عليه بأعيانه كما فعله كثيرٌ ممن استهدف للألسن، ولم يحترز من جناية التهجّم؛ فقال: معنى فرد، وبيت بديع، ولم يُسْبق فلان الى كذا، وانفرد فلان بكذا؛ لأني لم أدّع الإحاطة بشعر الأوائل والأواخر؛ بل لم أزعم أني نصَفتُه سماعاً وقراءة، فدع الحِفظ والرواية. ولعل المعنى الذي أسمُه بهذه السّمة، والبيت الذي أضيفه إلى هذه الجملة في صدر ديوان لم أتصفّحه؛ أو تصفّحتُه ولم أعثر بذلك السطر منه، أو عساني أن أكون رويتُه ثم نسيتُه، أو حفظته لكني أغفلتُ وجهَ الأخذِ منه، وطريقة الاحتذاء به.

وإنما أجسر في الوقت بعد الوقت فأُقدِم على هذا الحكم انقيادًا للظن، واستنامة إلى ما يغلبُ على النفس؛ فأما اليقين الثقة، والعلم الإحاطة فمعاذ الله أن أدعيه! ولو ادعيتُه لوجب ألا تقبلَه، مع علمك بكثرة الشعراء واختلاف الحظوظ، وخمول أكثر ما قيل: وضياع جلّ ما نُقِل. وأظنّك قد سمعتَ أو انتهى إليك أن البحتري أسقط خمسمائة شاعر في عصره، فما يؤمنني من وقوع بعض أشعارهم إلى غيري؟ وما يدريني ما فيها؟ وهل هذا المستغرب المستحسن منقول عنها، ومقتبَس منها؟ وهؤلاء المحدَثون الذين شاركونا في الدار والبلد، وجاورونا في العصر والمولد. فكيف بمَن بعُد عهده، وقدُم زمانه، وتناسخت الأمم بيننا وبينه! زعم بعض آل الزبير أنه زار عُروة بن الزبير ذات يوم، فسأله عما يُعنى بطلبه من العلوم، فقال: قلت الشعر. فقال: لأي قبائل العرب أنت أروى! فقلت: لبني سُلَيْم، فأنشدني لعدة أكثرها من بني سُليم، ولم أعرف واحدًا منهم"[1].

(١) القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز، الوساطة بين المتنبي وخصومه، مصدر سابق، ص١٥٩، ١٦٠.

وخلاصة الأمر، أنَّ القاضي الجرجاني قد نجح بتفكيره القضائي النّاضج البعيد عن الهوى في إنصاف المتنبي وشعره، وإقناع جمهور النُّقّاد–وخصوصًا المحافظين منهم–بشعره وشاعريته. وبعد نهاية الخصومة حول فن المتنبّي، دخل النقد العربي في مرحلة جديدة هي التّعصُّب للشعر المُحدث.

ثالثًا-معايير التفكير القضائي عند القاضيين: عبد الجبّار الأسد آبادي الهمذاني (ت٤١٥هـ)[١]، وعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ):

يمكن القول إنَّ القرن الخامس الهجري يمثِّل سنام النقد العربي وذروة ازدهاره؛ حيث غلبت المنهجية والموضوعية والدِّقّة على فكر النُّقّاد آنذاك،

---

(١) القاضي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله المعتزلي الأسد آبادي (٣٥٩–٤١٥هـ/٩٦٩–١٠٢٥م) المولود في أسد آباد (أفغانستان) والراجح أنه عربيُّ النَّسَب من همدان. يلقبه المعتزلة بـ: (قاضي القضاة)، ولا يطلقون هذا اللقب على سواه.

ـ سمع الحديث من أبي الحسن بن سلمة القطان، وعبد الرحمن بن حمدان الجلاب، وعبد الله بن جعفر بن فارس، والزبير بن عبد الواحد الأسد آبادي وغيرهم. روى عنه القاضي أبو يوسف عبد السلام بن محمد ابن يوسف القزويني المفسر المعتزلي، وأبو عبد الله الحسن بن علي الصَّيْمَري، وأبو القاسم علي بن المحسن التنوخي.

ـ من أشهر كتبه في الكلام: الدواعي والصواري، والخلاف والوفاق، والخاطر، والاعتماد. ومن أماليه: المُغْني، والفعل، والفاعل، والمحيط، وكتابه المشهور في مبادئ الاعتزال: (شرح الأصول الخمسة).

ـ وله مصنفات في الشروح، مثل: شرح الجامعين، وشرح الأصول. ومن كتبه في أصول الفقه: النهاية، وله كتب في النقض، مثل: نقض اللُّمَع، ونقض الإمامة. ويُعدُّ كتابه (المُغْنِي في أبواب التوحيد والعدل) من أبرز مؤلفاته التي نحا فيها منحًى حجاجيًا جدليًا.

ـ ينظر (بتصرُّف): https://ar.wikipedia.org/wiki

وذلك بعد أن خفتت جذوة الخصومة النقدية حول ثنائيات اللفظ والمعنى، والتعبير والجَمال، واللغة العارية واللغة المزخرفة(١)، وكذلك الخصومة حول القديم والحديث، فاتّجه النُّقّاد إلى توظيف ما انتهى إليه أسلافهم من نظريات وقواعد وأحكام في تحليل النصوص الأدبية بطريقة موضوعية متكاملة أقرب ما تكون إلى منهج علماء الأسلوب في العصر الحديث.

ونظرًا لأنَّ القاضيين: عبد الجبّار وعبد القاهر معتزليّان، فقد غلبت على فكرهما معايير التفكير القضائي في تناول مسائل الأدب والنقد والبلاغة، من حيث استخدام اللغة الفقهية الدقيقة، واعتناؤهما بالمنهج المنطقي الذي يعتمد على الحجاج في عرض القضايا وطرح الأسئلة والإجابة عنها، ذكر الفروض ثم إثباتها أو نفيها، وعرض آراء الخصوم وتفنيدها، واعتماد منهج القياس والتأويل والعلل.

ويعنينا هنا موقف الناقدين من مسألة (إعجاز القرآن)؛ حيث يكادان يتفقان في أنَّ مصدر الإعجاز في القرآن الكريم إنّما يرجع إلى براعة النَّظْم أو الضّمّ، وذلك في سياق حديثهما عن فصاحة اللفظ، وفصاحة المعنى:

يقول القاضي عبد الجبّار: "اعلم أنَّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنّما تظهر في الكلام بالضَّمِّ على طريقة مخصوصة، ولا بدَّ مع الضّمّ أن يكون لكلّ كلمة صفة، ويجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة، وقد تكون بالإعراب، وقد تكون بالموقع"(٢).

---

(١) يُنظر: العشماوي، محمد زكي: قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث، ط١: دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م، ص:٣٠٢-٣٧٢.

(٢) القاضي عبد الجبار، أبو الحسن الأسد آبادي، المُغْنِي في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق أمين الخولي، ط١، دار الكتب المصرية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م، ١٩٩/١٦.

فالفصاحة عنده لا تنسب إلى الكلمة بمفردها، وإنّما تنشأ فصاحة اللفظ من خلال النّظم والصياغة بعد توافر شروط ثلاثة: أولها حسن اختيار الكلمات ذات الدلالة المناسبة للمعنى المراد التعبير عنه. وثانيها ضمّ الكلمة في تركيب نحوي صحيح وفق قواعد النحو العربي المعروفة بحيث يكسبها ذلك التركيب قيمًا دلالية. وثالثها مراعاة موقع الكلمة في السياق اللغوي من خلال علاقاتها مع نظيراتها من الكلمات السابقة لها واللاحقة عليها.

كما خلُص القاضي عبد الجبّار إلى أن أسباب الفصاحة وأسرارها تُعْزَى إلى ركيزتين رئيستين، هما:

أ-جزالة اللفظ.

ب-حسن المعنى.

ورأى أنَّه " لا معتبر في الفصاحة بقصر الكلام وطوله وبسطه وإيجازه؛ لأنَّ كل ضرب من ذلك ربما كان أدخل في الفصاحة في بعض المواضع من صاحبه"(١)؛ وبالتالي فإنَّه يسلِّم بصحّة القاعدة البلاغية التي تقوم على مبدأ: "لكُلّ مقام مقال".

كما تحدّث عن التكرار وأنواعه، وكذلك التطويل والإيجاز، وعلاقة ذلك بالفصاحة، وذهب إلى أنَّ التطويل (الإطناب) لا يُعد عيبًا في المطلق، و" إنَّما يعد التطويل عيبًا في المواضع التي يمكن الإيجاز، ويغني عن التطويل فيها. فأما إذا كان الإيجاز متعذرًا أو ممكنًا ولا يقع به المعنى، ولا يسدّ مسدّ التطويل، فالتطويل هو الأبلغ في الفصاحة"(٢).

(١) القاضي عبد الجبار، أبو الحسن الأسد آبادي، المُغْنِي في أبواب التوحيد والعدل ، ٢٠١/١٦، ٢٠٠.

(٢) المصد نفسه، ٤٠١/١٦.

ويوافق القاضي عبد الجبار رأي الجاحظ (ت٢٥٥هـ) بأنَّ الفصاحة لا تتصل بالمعاني بل بالألفاظ وكيفية نظمها وصياغتها. يقول عبد الجبّار: " فإن قال قائل: فقد قلتم في أنّ جملة ما يدخل في الفصاحة حسن المعنى؛ فهلّا اعتبرتموه؟ قيل له: إنَّ المعاني وإن كان لا بدّ منها فلا تظهر فيها المزيّة، وإن كانت تظهر في الكلام لأجلها؛ ولذلك نجد المعبّرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر، والمعنى متّفق؛ وقد يكون أحد المعنيين أحسن وأرفع، والمعبِّر عنه، في الفصاحة أدْونَ، فهو مما لا بدّ من اعتباره، وإن كانت المزيّة تظهر بغيره"(١).

ولا يكاد يختلف رأي عبد القاهر الجرجاني عن رأي سابقه القاضي عبد الجبّار في أنَّ جودةَ النّظم علّةُ الإعجاز في القرآن الكريم، يقول الجرجاني: " اعلم أن ليس النظمُ إلا أن تضعَ كلامكَ الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعملَ على قوانينه وأصوله، وتعرفَ مناهجَه التي نُهِجتْ فلا تزيغَ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمتْ لكَ فلا تُخلّ بشيء منها... فلا ترى كلاماً قد وُصف بصحة نظم أو فساده، أو وُصف بمزيةٍ وفضل فيه، إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه"(٢).

فالنظم ليس مجرد مراعاة قواعد النحو التقليدية في التركيب والإسناد، وإنّما مراعاة المعاني والدلالات والظلال النفسية التي تنشأ عن وضع الكلمة

---

(١) القاضي عبد الجبار، أبو الحسن الأسد آبادي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، مصدر سابق، ١٩٩/١٦.

(٢) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص٨١.

في مكانها الصحيح نحويًا؛ بحيث لو غيّرنا موضعها من النّظم لفقدت كثيرًا من دلالاتها وإيحاءاتها وظلالها النفسية وبالتالي فصاحتها؛ بيد أنَّ البلاغة تعني أفضل الألفاظ في أحسن المواضع، كما قال الجاحظ: "... لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك"(١).

ومجمل القول، أنَّ مصطلح (الضّم) عند القاضي عبد الجبار يرادف مصطلح (النّظْم) عند القاضي عبد القاهر الجرجاني، وهو الأساس الذي ينشأ عن التركيب النحوي السليم الذي تكتسب الألفاظ من خلاله دلالاتٍ جديدةً، وظلالًا مبتكرة لم تكن لتتوافر لها بمفردها. وعن طريق هذا النظم المخصوص ينشأ التماسك النّصّي الذي يمنح الخطاب الأدبي قيمًا دلاليةً وأسرارًا بلاغية، وهذا هو سر الإعجاز في الخطاب الإلهيّ.

(١) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الكناني، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١/١١٥.

المبحثُ الثّالثُ

تَعقيبٌ نَقْديٌّ

لحظنا في المبحثين السابقين كيف أثّرت معايير التفكير القضائي في نقد القضاة للشعر العربي، فجاءت دراساتهم النقدية مصطبغة بصبغة علمية ومنهجية، ورأينا كيف كانوا حريصين على تحرّي العدل، والبعد عن الهوى، وتغليب الموضوعية على أية انطباعات أو تأثّرات شخصية إن وُجدت، وكأنّهم ينتهجون التحليل المحايث الذي يحرص على دراسة النصّ الأدبي منعزلًا عن أيّ سياقات أو مؤثرات خارجية يمكن أن تُقحم في رؤية الناقد أو تلوي عنق النّصّ.

لكنّ فرضيّة البحث الرئيسة أو السؤال الذي يطرح نفسه في هذا التعقيب النقدي هو:

هل استطاع النّقّاد القضاة الذين تناولوا الشعر العربي القديم بالتحليل والنقد أن يلتزموا الحياد التّام تجاه النص الشعري أو الشعراء الذين يوازنون بينهم؟

إنَّ العمل الفني في حقيقته ينتج عن تأمُّل الذّات لموضوع ما في الحياة أو الوجود؛ بهدف التأثير في ذوات الآخرين، وبالتالي فإنَّ القيمة الفنية للأدب تُقاس بمدى تأثيره في الآخرين، ومنهم النقّاد بخاصة؛ ويبدو ذلك حين يشعر المتلقي أو الناقد بأنّ هذه القصيدة أو المقولة الشعرية تعبر عما يشعر به أو يفكر فيه، ولكنه عجز عن صياغة هذا الإحساس في شكل كلمات أو جمل وعبارات؛ ولهذا فإنَّ تأثّر المتلقين بعامة والنقّاد منهم بخاصة شيء خارج عن إرادتهم ولا يمكنهم إنكاره، ولو حاولوا إخفاءه لفترة ما، فإنَّ ذلك لن يدوم طويلًا، وسيظهر في لحظة ما في سلوكهم أو إعجابهم أو نفورهم.

ومن هنا سنلحظ أنَّ النقّاد القضاة-على الرغم من هيمنة معايير التفكير القضائي، بصرامتها في العدل والحياد، على نقدهم -لم يكن بإمكانهم إنكار انطباعاتهم الذاتية تجاه ما تناولوه بالتحليل والنقد أو الموازنة، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: القاضي أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي بين الذاتية والموضوعية:

لم يستطع الآمدي في كتابه (الموازنة) أن يخفي إعجابه بشعر البحتريّ، وعدم إعجابه بشعر أبي تمّام، وقد ظهر ذلك في عدة أمور:

أ-رفض الآمدي رأي كثيرٍ من النقّاد الذين ذهبوا إلى المساواة بين أبي تمام والبحتريّ في المذهب أو الاتجاه الشّعري(١)؛ على أساس أنَّ مذهب البحتري مستمد في كثير من جوانبه الفنية من مذهب أستاذه أبي تمام الذي يعد إمامًا لكثير من الشعراء الذين أتوا من بعده، بمن فيهم البحتري.

ويرجع رفض الآمدي المساواة بين الشاعرين إلى أنّها تعني التسليم بأفضلية الأستاذ (أبي تمام) على التلميذ (البحتري) في الشاعرية.

ب-في الجزء الخاص بالحجاج النظري بين أنصار أبي تمام وأنصار البحتري، لوحظ أنَّ الآمدي كان يفرد مساحة كبيرة لأنصار البحتري للرد على أنصار أبي تمام.

ج-في الجزء الخاص بالمساوئ، لوحظ أنَّ الآمدي ذكر من مساوئ أبي تمام ما يربو على العشرين، في حين أنّه لم يذكر من مساوئ البحتري سوى سبع عشرة.

---

(١) مثل المرزباني صاحب الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء، وابن المعتز في طبقات الشعراء المحدثين.

د-اعتراضه على تفضيل بعض النقاد أبا تمام بسبب لطافة معانيه، حيث ردّ بقوله: " المعاني موجودة في كلّ أُمّة، وفي كلّ لُغة، وإنّما الشأن في اختيار الألفاظ وحسن الصياغة. وأبة تمام لا يستطيع مجاراة البحتري في ذلك؛ لأن رداءة لفظه وسوء صياغته يطمسان، في كثير من الأحيان، لطافة معانيه ودقّتها. أما شعر البحتري فهو بمنأى عن ذلك؛ لأنّ صياغته التعبيرية، وعذوبة لفظه يضفيان على المعنى جمالا ولطافة، ولذا فإنَّ شعره له ديباجة"(١).

هـ-مغالاته في القول بأنَّ البحتري شاعر محافظ مطبوع، وأنَّ أبا تمام شاعر شديد التكلُّف، صاحب صنعة. ويتضح ذلك من قوله: "فالبحتري شاعر مطبوع، وعلى مذهب الأوائل، وما فارق عمود الشعر المعروف، وكان يتجنّب التعقيد ومستكره الألفاظ، ووحشي الكلام"(٢). في حين أنّه يقول عن أبي تمام: " شديد التكلُّف، صاحب صنعة، يستكره الألفاظ والمعاني، وشعره لا يشبه أشعار الأوائل ولا على طريقتهم؛ لما فيه من الاستعارات البعيدة، والمعاني المولَّدة"(٣).

وأيًّا ما كان الأمر، فإنَّ إعجاب الآمدي بشعر البحتريّ واتجاهه الفنيّ أمرٌ مشروع ولا يمكن إنكاره عليه؛ بيْدَ أنَّه في المقام الأول إنسان له ذاتيته وثقافته التقليدية أو المحافظة، لكنّ الذي لا يمكن قبوله تحامله على شعر ابي تمّام وغضّه الطرف عن كثير من لطائف معانيه ودقائق تشبيهاته واستعاراته.

---

(١) الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، مصدر سابق، ٢/٤٢٣-٤٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ١/٤.

(٣) المصدر نفسه، ١/٤،٥.

ثانياً: القاضي الجرجاني في كتابه (الوساطة):

اتّسم منهج القاضي الجرجاني في تناوله لشعر المتنبي وأشعار غيره بالتوسّط والاعتدال. ومع أنّه ناقد تقليدي ثَقِفَ معايير النقد العربي التقليدية، فإنّ ذلك لم يقف عائقًا أمام حياده النقديّ، وروحه السمحة المتواضعة التي لا تفضّل شاعرًا لزمنه وإنّما لفنّه وشاعريته. يقول: " ومتى سمعتَني أختارُ للمُحْدَث هذا الاختيار، وأبعثَهُ على الطبع، وأُحسِّن له التسهيل؛ فلا تظنن أني أريدُ بالسّمْح السّهل الضعيفَ الركيك، ولا باللطيف الرشيق الخنِثَ المؤنث؛ بل أريد النّمَط الأوسط؛ ما ارتفع عن الساقط السّوقيّ، وانحط عن البدويّ الوحشي، وما جاوز سَفْسَفَة نصْر ونُظرائه، ولم يبلغ تعجرُف هِمْيان بن قُحافة وأضرابه؛ نعم، ولا آمرُك بإجراء أنواع الشعر كلّه مُجرى واحداً، ولا أن تذهب بجميعه مذهبَ بعضِه؛ بل أرى لك أن تقسّم الألفاظ على رتَب المعاني، فلا يكون غزلك كافتخارك، ولا مديحُك كوعيدك، ولا هجاؤك كاستبطائك؛ ولا هزْلك بمنزلة جِدّك، ولا تعريضُك مثل تصريحك؛ بل ترتّب كلاً مرتبتَه وتوفّيه حقّه، فتلطِّف إذا تغزّلت، وتُفخِّم إذا افتخرت، وتتصرّف للمديح تصرُّف مواقعه؛ فإن المدح بالشجاعة والبأس يتميّز عن المدح باللباقة والظّرف، ووصف الحرب والسلاح ليس كوصف المجلس والمُدام؛ فلكل واحد من الأمرين نهْج هو أمْلك به، وطريق لا يشاركه الآخر فيه"[(١)].

ولا يمكن إغفال دور القاضي الجرجاني في إنصاف المتنبي وشعره من المتعصّبين عليه، والمتعصّبين له، من حيث النظر إليه كإنسان وشاعر، له حسنات وسيئات، وعلى هذا يجوز له أن يصيب ويخطئ، ومن الظلم عدم

(١) القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز، الوساطة بين المتنبي وخصومه، مصدر سابق، ص٢٣، ٢٤.

الاعتراف بشاعريته مثل نظرائه من فحول القدماء والمحدثين الذين أحسنوا في أشعارهم وأساؤوا مثله.

لكننا نأخذ على القاضي الجرجاني اعتماده-من أجل إنصاف المتنبّي- على مبدأ قياس الأشباه بالنظائر؛ وذلك لأنَّ الخطأ لا يبرر الخطأ، لكنَّه أحسن عندما بدأ بتحليل مساوئ شعر المتنبي التي ألصقها المتعصبون بشعره، ودحض أغلب حُججهم بإثباته أنَّهم نقدوه عن جهل إمَّا بصناعة الشعر، وإمّا عن قِلّة معرفتهم بعلم الإعراب.

وتُعَدُّ الصفحات الأخيرة من كتاب (الوساطة)-من أول ص٤١٥ حتى نهاية الكتاب-تلك التي دافع فيها عن شعر المتنبي، وتناول مآخذ العلماء عليه، ذات قيمة فنية كبيرة؛ لكونها نموذجًا للنقد التطبيقيّ الذي يعتمد على أدوات علمية ومنهجية دقيقة في نقد الشّعر، مثل: الملاحظة، والتحليل، والتفسير، والتقييم، والتعليل. وبالتالي فإنَّ هذا الكتاب يعدَّ من أنضج كتب النقد العربي القديم الذي تجلّت فيه معايير التفكير القضائي في أسمى معانيها، وأكمل خصائصها.

الخاتمة

بعد دراسة موضوع (معايير التفكير القضائي في نقد النقاد القضاة للشعر العربي)، أمكن استخلاص النتائج الآتية:

أولًا: إنَّ معايير التفكير القضائي سماتٌ أساسية تتعلّق بضمير النَّاقد، ويجب توافرها لدى نقّاد الشعر بعامة، والقضاة منهم بخاصّة.

ثانيًا: إنَّ حضور معايير التفكير القضائي لدى النّاقد يسهم في إضفاء الصِّبْغة العلميّة على الحُكْم النقدي، والتّخلُّص من الأحكام الذاتية أو الانطباعيّة.

ثالثًا: إنَّ أبرز معايير التفكير القضائي التي تجلّت في مناهج نقد القضاة للشعر العربيّ هي: العدل، والدِّقّة، وإثبات الأدلّة والحُجج، والموضوعيّة، والتسليم بالنتائج القطعيّة، وقياس الأشباه على النّظائر، والموازنة بين المحاسن والمساوئ، ومراعاة القواعد والأصول اللغوية الثّابتة وعدم مخالفة الإجماع.

رابعًا: إنَّ معايير التفكير القضائي برزت في نقد أسلافنا من النّقّاد العرب-على تفاوت بينهم-منذ مطلع القرن الثاني الهجري، ووصلت إلى أوْجها في القرنين الرابع والخامس الهجريين.

خامسًا: أنَّ بعض النُّقّاد القضاة لم يستطيعوا أن يتخلّوا عن ذواتهم الشخصية بشكل تام؛ فظهرت بعض ميولهم وانطباعاتهم-تلميحًا أو تصريحًا-تجاه ما تناولوه من أشعار.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر

-الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق السيد أحمد صقر، ط٤: دار المعارف بمصر، ١٩٨٥م.

-الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الكناني: البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢: مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م.

-الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، ط٢: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

-ابن جعفر، قدامة: نقد الشّعر، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.

-الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر، ط١: دار المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

-ابن طباطبا: عيار الشعر، تحقيق عباس عبد الساتر، ط٢: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٦ه/٢٠٠٥م.

-العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله: الفروق اللغويّة، تحقيق محمد إبراهيم سليم، ط١: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٩٨٥م.

-القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز: الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط١: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٩٨م.

-القاضي عبد الجبار، أبو الحسن الأسد آبادي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق أمين الخولي، ط١: دار الكتب المصرية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.

-المرزباني، أبو عبد الله محمد بن عمران: المُوشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٥ه/١٩٩٥م.

-المرزوقي، أبو علي بن الحسن: شرح ديوان الحماسة، تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون، ط١: لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٧١هـ/١٩٥١م.

-ابن المعتز، عبد الله: طبقات الشُّعراء، تحقيق عبد الستّار فرَّاج، ط٣١: دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦م.

ثانيًا: المراجع

-سلَّام، محمد زغلول: تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى القرن الرابع الهجري، ط٣: منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢م.

-عباس، إحسان: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ط٤: دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

-عتيق، عبد العزيز: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ط٢: دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ/١٩٧٢م.

-عفيفي، عبد الفتاح: الذوق الأدبي: أطواره ونقاده ومجالاته ومقاييسه، ط٩: مطبعة الأمانة، مصر، ١٩٨٧م.

- العشماوي، محمد زكي: قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث، ط١: دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م.

-مندور، محمد: النقد المنهجي عند العرب، ومنهج البحث في اللغة والأدب، ط٥: مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠٢٣م.

-موافي، عثمان: الخصومة بين القدماء والمحدثين في النقد العربي القديم، ط٣: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.

Sources and References

-First: Sources:

-Al-Amadi, Abu al-Qasim al-Hassan bin Bishr: Balancing the Poetry of Abu Tammam and al-Buhturi, investigated by al-Sayyid Ahmad Saqr, 4th Edition: Dar al-Maarif in Egypt, 1985 AD.

-Al-Jahiz, Abu Othman Amr bin Bahr Al-Kinani: Al-Bayan and Al-Tabyeen, investigated by Abdul Salam Harun, 2nd edition: Al-Khanji Library, Cairo, 2002 AD.

-Al-Jurjani, Abdel-Qaher: Evidence of Miracles, edited by Mahmoud Shaker, 2nd edition: Al-Khanji Library, Cairo, 1404 AH / 1984 AD.

-Ibn Jaafar, Qudamah: Criticism of Poetry, investigation by Muhammad Abdel Moneim Khafaji, 1st edition: Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, Lebanon, 1998 AD.

-Al-Jamahi, Muhammad bin Salam, Tabaqat al-Shu'ara al-Shu'ara', investigation by Mahmoud Shaker, 1st edition: Dar al-Madani, the Saudi Foundation in Egypt, 1400 AH / 1980 AD.

-Ibn Tabataba: The Caliber of Poetry, investigated by Abbas Abdel Sater, 2nd Edition: Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, Lebanon, 1426 AH / 2005 AD.

-Al-Askari, Abu Hilal Al-Hassan bin Abdullah: Linguistic Differences, investigated by Muhammad Ibrahim Salim, 1st edition: Dar Al-Ilm and Al-Thaqafa for publication and distribution, Cairo, Egypt, 1985 AD.

-Judge Al-Jurjani, Ali bin Abdul Aziz: Mediation between Al-Mutanabi and his opponents, investigation by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, and Ali Muhammad Al-Bajawi, 1st edition: Issa Al-Babi Al-Halabi Press and Partners, 1998 AD.

-Judge Abdul-Jabbar, Abu Al-Hassan Al-Assad Abadi, Al-Mughni in the Gates of Monotheism and Justice, investigated by Amin Al-Khouli, 1st Edition: Egyptian Book House, 1403 AH / 1982 AD.

-Al-Marzbani, Abu Abdullah Muhammad bin Imran: Al-Muwashah in the Scholars' Reactions to Poets, investigated by Muhammad Hussein Shams al-Din, 1st edition: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1415 AH / 1995 AD.

-Al-Marzouqi, Abu Ali bin Al-Hassan: Explanation of Diwan Al-Hamasah, investigated by Ahmed Amin and Abd Al-Salam Harun, 1st edition: The Authoring, Translation and Publishing Committee, Cairo, 1371 AH / 1951 AD.
-Ibn Al-Moataz, Abdullah: Layers of Poets, edited by Abdul Sattar Farraj, 31st Edition: Dar Al-Maarif, Cairo, 1976 AD.
-Second: References:
-Salam, Muhammad Zaghloul: A History of Literary Criticism and Rhetoric until the Fourth Hijri Century, 3rd edition: Mansha'at al-Ma`arif in Alexandria, Egypt, 2002 AD.
-Abbas, Ihsan: The History of Literary Criticism among the Arabs, 4th Edition: Dar Al-Thaqafa, Beirut, Lebanon, 1404 AH / 1983 AD.
-Ateeq, Abdel Aziz: The History of Literary Criticism among the Arabs, 2nd Edition: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut, Lebanon, 1391 AH / 1972 AD.
-Afifi, Abdel-Fattah: Literary Taste: Its Phases, Critics, Domains, and Measures, 9th edition: Al-Amana Press, Egypt, 1987.
-Al-Ashmawy, Muhammad Zaki: Cases of Literary Criticism Between the Old and the New, 1st Edition: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut, Lebanon, 1979 AD.
-Mandour, Muhammad: Systematic Criticism of the Arabs, and Research Methodology in Language and Literature, 5th edition: Hindawi Foundation, Cairo, 2023 AD.
-Muwafi, Othman: The Rivalry Between the Ancients and the Moderns in Ancient Arabic Criticism, 3rd Edition: University Knowledge House, Alexandria, 2000 AD.
-https://ar.wikipedia.org/wiki.
-https://ar.wikipedia.org/wiki.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٩٧
٢-	Abstract	١٩٨
٣-	المقدّمة:	١٩٩
٤-	المبحثُ الأوّلُ : معاييرُ النّقدِ العربيِّ، وأهمُّ شُروطِ النّاقدِ	٢٠١
٥-	المبحثُ الثّاني : معايير التفكير القضائي في نماذجَ مِنْ نقد القضاة للشِّعرِ والشُّعراء	٢١١
٦-	المبحثُ الثّالثُ : تَعقيبٌ نَقْديٌّ	٢٣٢
٧-	الخاتمة	٢٣٧
٨-	قائمة المصادر والمراجع	٢٣٨
٩-	فهرس الموضوعات	٢٤٢